## خادم الحرمين الشريفين

# رعى اجتماع جدة للطاقة، وأعلن عن إطلاق مبادرة (الطاقة من أجل الفقراء)

### البيان الختامي يشدد على ضرورة تحسين الشفافية ويدعو إلى زيادة الاستثمارات في القطاعات المتعلقة بصناعة النفط

**تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز (يحفظه الله) عقد اجتماع لوزراء الطاقة للدول المنتجة والمستهلكة للبترول (اجتماع جدة للطاقة)، يوم الأحد الموافق ١٤٢٩/٦/١٨هـ، وحضر حفل افتتاح أعمال الاجتماع ستة وثلاثون دولة من الدول المنتجة والمستهلكة للبترول، وسبع منظمات دولية، وعدد من كبريات شركات البترول على مستوى العالم.**

وبعد أن أخذ خادم الحرمين الشريفين مكانه في منصة الحفل، بُدئ الحفل الخطابي الذي أُقيم بهذه المناسبة بتلاوة آيات من القرآن الكريم، ثم ألقى خادم الحرمين الشريفين الكلمة التالية:

«بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

أرحّب بكم خير ترحيب، وأشكركم على تلبية دعوتنا لحضور هذا الاجتماع المهم، وأعتبر حضوركم شعوراً بالمسؤولية، وضرورة التعاون الدولي في موضوع الطاقة الذي يهم شعوب العالم كافة، وأتمنى لكم التوفيق والنجاح.

إن دعوتنا لم تأتِ من الفراغ ولم تنبع من العدم، فقد كانت سياسة المملكة العربية السعودية منذ قيام منظمة (أوبك) قائمة على تبنّي سعر

خادم الحرمين الشريفين يفتتح اجتماع جدة للطاقة.

عادل للبترول لا يضر المنتجين ولا المستهلكين، وكنا حرصين على مصالح العالم كله قدر حرصنا على مصالحنا الوطنية، وقد لقينا بسبب هذه السياسة الكثير من الهجوم ورضينا بالكثير من الأذى.

وانطلاقاً من هذه السياسة، قمنا ـ ولا نزال ـ بتخصيص جزء كبير من دخلنا للمساعدات التنموية، وانطلاقاً من السياسة نفسها، قمنا خلال الأشهر القليلة الماضية برفع إنتاجنا اليومي من البترول من تسعة ملايين برميل إلى تسعة ملايين وسبعمائة ألف برميل مع استعدادنا لتلبية أي احتياجات إضافية في المستقبل.

أيها الأخوة والأخوات: إن هناك مجموعة من العوامل وراء الارتفاع السريع غير المبرر لسعر البترول في الآونة الأخيرة، منها: عبث المضاربين بالسوق في سبيل مصالح أنانية، ومنها زيادة الاستهلاك في عدد من الاقتصاديات الصاعدة، ومنها الضرائب المتزايدة على البترول في عدد من الدول المستهلكة. ورغم هذه الحقائق، ورغم أن (أوبك) لم تصدر قراراً بالتسعير منذ عقود طويلة وتركت مسألة السعر للسوق، ورغم أنها حرصت على تلبية الطلب المتزايد، إلاّ أننا نجد من يشير بأصابع الاتهام إلى (أوبك) وحدها.

في ضوء ذلك، تتضح مهمتكم الكبيرة وهي كشف اللثام عن وجه الحقيقة، مهمتكم هي أن تستبعدوا الأقاويل والإشاعات المغرضة، وأن تصلوا إلى الأساليب الحقيقية الكامنة وراء ارتفاع السعر، وكيفية التعامل معها، وأن يكون ذلك بوضوح وشفافية، وأن تُعرض النتائج على شعوب الدنيا كلها حتى لا يؤخذ

رئيس الوزراء البريطاني يلقي كلمة في الاجتماع.

البريء بجريرة المسيء، وبحيث لا يصح إلاّ الصحيح.

أيها الأخوة والأخوات: إيماناً من المملكة بدورها التاريخي في مجال الطاقة، وأهمية التعاون الدولي في شؤون الطاقة، وإدراكاً لضرورة مساعدة الشعوب الفقيرة في هذه الظروف الصعبة التي تعاني فيها من ارتفاع كل السلع، والسلع الغذائية بوجه خاص، فإنه يسرني من هذا المنبر أن أعلن باسم المملكة ما يلي:

أولاً: أدعو إلى إطلاق مبادرة (الطاقة من أجل الفقراء)، وهدفها تمكين الدول النامية من مواجهة تكاليف الطاقة المتزايدة، وأدعو البنك الدولي إلى تنظيم اجتماع في أقرب وقت ممكن للدول المانحة والمؤسسات المالية والإقليمية والدولية لمناقشة هذه المبادرة وتفعيلها.

ثانياً: أدعو المجلس الوزاري لصندوق (أوبك) للتنمية الدولية للاجتماع، والنظر في إقرار برنامج موازي للبرنامج السابق له صفة الاستمرارية، وأقترح أن يُخصص لهذا البرنامج مليار دولار أمريكي.

ثالثاً: أعلن استعداد المملكة بالمساهمة في تمويل البرنامجين المُشار إليهما أعلاه ضمن الإطار الذي يتم الاتفاق عليه.

رابعاً: أعلن عن تخصيص مبلغ (٥٠٠) مليون دولار أمريكي لقروض ميسّرة عن طريق الصندوق السعودي للتنمية لتمويل مشاريع تساعد الدول النامية من الحصول على الطاقة وتمويل المشاريع التنموية التي تحتاجها.

خامساً: أطلب من اجتماعكم هذا تكوين مجموعة عمل من الدول والمنظمات التي شاركت في هذا الاجتماع تحت مظلة الأمانة العامة لمنتدى الطاقة الدولي، تكون معنيّة بمتابعة التوصيات التي يصدرها هذا المؤتمر وتنفيذها، ومراقبة التطورات في سوق البترول، وأعلن عن استعداد المملكة لدعم مجموعة العمل هذه بكافة الإمكانات البشرية والمادية حتى تتمكن من القيام بمهمتها بنجاح.

أيها الأخوة والأخوات: في هذه الساعة الحرجة يجب أن يرتفع المجتمع الدولي إلى مستوى المسؤولية، وأن يكون التعاون هو حجر الأساس في أي مجهود، وأن نكون جميعاً في نظرتنا إلى الحاضر والمستقبل أصحاب رؤية إنسانية عميقة شاملة تتحرر من الأنانية الضيّقة، وتسمو إلى آفاق الإخاء والتكافل وفي هذا وحده سر النجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

نائب الرئيس الصيني يلقي كلمته.

جانب من الوفود المشاركه في الاجتماع.

من جهته، ثمّن رئيس وزراء المملكة المتحدة (قولدن براون) دعوة خادم الحرمين الشريفين إلى عقد المؤتمر وتبنيه استضافته وتنظيمه، كما أعلن عن تقديم بلاده فرصاً استثمارية في الطاقة، وإيجاد مصادر بديلة لها، كما طالب المجتمعات بالترشيد في استخدام الطاقة ومعالجة السلبيات المالية التي تؤثر سلباً على أسعار النفط، والطاقة بشكل عام.

فيما شكر نائب رئيس الصين (شي جين بينغ) خادم الحرمين الشريفين على دعوته لحضور المؤتمر، وثمّن حسن التنظيم الذي شهده، وأبان أن أسعار النفط شهدت ارتفاعاً كبيراً وهذا شكّل مواجهة تحديات تتطلب جهوداً من الدول المنتجة والمستهلكة، وتعزيز التعاون، واتخاذ المبادرات، حيث يأتي هذا المؤتمر في وقته ويعطيه الفرصة للتباحث حول سبل استقرار أسعار النفط العالمية.

## البيان الختامي:

بناءً على دعوة كريمة من حكومة المملكة العربية السعودية، وتحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود (يحفظه الله)، التقى وزراء وممثلون عن العديد من الدول المنتجة والمستهلكة للبترول ـ بحضور ممثلين عن صناعة البترول في العالم بصفة مراقبين ـ بمدينة جدة في المملكة العربية السعودية يوم الأحد ١٨ جمادى الآخرة ١٤٢٩هـ الموافق ٢٢ يونية ٢٠٠٨م، لمناقشة الأوضاع الحالية للسوق البترولية.

وقد عبّر المشاركون عن قلقهم إزاء الارتفاع الحاد الذي شهدته أسعار البترول وتذبذها المستمر، وذلك نتيجة لمجموعة من العوامل والأسباب.

وقد سعى المجتمعون إلى التعرّف على الأسباب التي أدّت إلى هذا الارتفاع في الأسعار الذي تشهده السوق حالياً، والنتائج المترتبة عليها، وتقدّموا بمجموعة من الاقتراحات التي تهدف إلى تحسين الوضع الحالي من أجل تمكين أسواق البترول العالمية من العمل بصورة فاعلة، كما أكّد المشاركون على أن أسعار البترول الحالية وحالة عدم الاستقرار والتقلبات التي تشهدها السوق تضر بالاقتصاد العالمي، وبخاصة اقتصاديات الدول الأقل نمواً.

واتفق المشاركون على أن الوضع الحالي يحتاج إلى جهود مركّزة من جميع الأطراف المعنية من جميع الدول المنتجة

▲ أعضاء الوفود المشاركة في اجتماع جدة للطاقة يتشرفون بالسلام على خادم الحرمين الشريفين.▼

صور تذكارية لخادم الحرمين الشريفين مع المشاركين في اجتماع جدة للطاقة.

والمستهلكة والقطاعات العاملة في صناعة البترول، والأطراف المعنية الأخرى، من أجل تحقيق الاستقرار في سوق البترول العالمية لمصلحة الجميع.

كما أن المشاركين ـ آخذين في عين الاعتبار الظروف والأولويات الوطنية المتنوعة في بلدانهم، إلى جانب اهتمامهم المشترك باستقرار سوق البترول العالمية، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام ـ قد أقرّوا بأهمية المحاور التالية:

ـ إن وجود طاقة إنتاج احتياطية في جميع مراحل صناعة البترول يعدّ أمراً حيوياً وبالغ الأهمية من أجل تحقيق الاستقرار في سوق البترول العالمية، وعلى ذلك فإنه يجب زيادة الاستثمارات في جميع القطاعات المتعلقة بصناعة البترول، مثل قطاعات: التنقيب، والإنتاج، والتكرير، والتسويق، وذلك من أجل إمداد الأسواق العالمية بكميات كافية من البترول، وفي الأوقات المطلوبة، كما أن عوامل أخرى، مثل التوقعات المتعلقة بسياسات الطاقة والاستثمار، إلى جانب الحصول الأمثل على التقنية، هي عوامل مهمة وضرورية لتحقيق هذه الغاية.

ـ ضرورة تحسين حالة الشفافية في الأسواق المالية والتشريعات المتعلقة بها عبر العديد من الإجراءات التي تهدف إلى إتاحة المعلومات والبيانات الخاصة بأنشطة مؤشرات الصناديق المالية، ومن أجل التعرّف على التعاملات البينية وتداخلها بين الأسواق البترولية الآجلة.

ـ أهمية تحسين المعايير الخاصة بجودة البيانات والمعلومات الصادرة عن (مبادرة بيانات البترول المشتركة) الشهرية، وتكاملها، ونشرها في الأوقات المطلوبة. ومن أجل زيادة مستوى الجودة فيما يتعلق بشفافية السوق واستقرارها، فإن المشاركين يدعون المنظمات السبع للمشاركة في (مبادرة بيانات البترول المشتركة) (منظمة التعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادي، والمكتب الإحصائي التابع للاتحاد الأوروبي، ووكالة الطاقة الدولية، ومنتدى الطاقة الدولي، ومنظمة الطاقة في أمريكا اللاتينية، ومنظمة الدول المصدرة للبترول، وإدارة الإحصاءات في الأمم المتحدة) لبدء العمل في تجميع بيانات سنوية تتضمن ـ ضمن أمور أخرى ـ الطاقة الإنتاجية وطاقة التكرير وخطط التطوير في كل منها.

ـ ضرورة البدء بتعاون مباشر وفوري بين وكالة الطاقة الدولية، ومنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، إلى جانب أمانة منتدى الطاقة الدولي لإعداد تحليلات مشتركة لاتجاهات وتوقعات سوق البترول، بالإضافة إلى أثر الأسواق المالية على مستويات أسعار البترول والتقلبات التي تكتنفها، وذلك لغرض استخدام ذلك لاستيعاب أوضاع السوق بشكل أفضل.

ـ أهمية تكثيف مساعدات التنمية التي تقدمها المؤسسات المالية، ومنظمات العون الإنمائي الوطنية والإقليمية والعالمية من أجل تخفيف حدة النتائج المترتبة على ارتفاع الأسعار في الدول الأقل نمواً.

ـ أهمية زيادة التعاون بين الشركات العالمية والوطنية وشركات الخدمات في جميع الدول المنتجة والمستهلكة في مجالات الاستثمار والتقنية وتنمية الموارد البشرية.

ـ ضرورة تعزيز كفاءة استخدام الطاقة في جميع القطاعات عبر انتقال المؤشرات المتعلقة بأسعار السوق، ونقل التقنية، وتبادل أفضل الممارسات، والتطبيقات في مجال إنتاج مصادر الطاقة واستهلاكها.

ـ وقد قررت الدولة المستضيفة والأطراف المشاركة في هذا البيان تشكيل فريق عمل من أجل متابعة الخطوات المطلوبة من المحاور الواردة أعلاه متى ما كان ذلك مناسباً.

وقد رحّب المشاركون بالدعوة الكريمة التي وجهتها حكومة المملكة المتحدة لعقد اجتماع متابعة بشأن التطورات التي تطرأ على المحاور الواردة في هذا البيان بمدينة لندن قبل نهاية العام ■